المقاومة مجموعة من المقالات، وكلها تدور حول العلاقات الفلسطينية ــ الاردنية. حين قرأنا المقابلات والمقالات بالاسلوب الحاد الذي صيغت به، توقعنا أن المجلس الوطني سيشهد مذبحة سياسية حول هذا الموضوع، ولكن الذي جرى كان عكس ذلك. وبدلاً من الاسلوب الحاد في المناقشة، استمعنا إلى مناقشات هادئة، تمسك أصحابها بنفس أفكارهم المعارضة للحوار مع النظام الاردني، ولكن باسلوب رفاقي، سمح في النهاية باتخاذ قرار شبه اجماعي حول كيفية معالجة هذا الموضوع وشروط الاستمرار فيه أووقفه.وانطلاقاً من ذلك يُطرح موضوع الحملات الاعلامية التي نتبادلها وتأثيرها على علاقتنا بمواطنينا في الداخل، وعلى علاقات أعضاء منظماتنا في الداخل فيما بينهم، وعلى علاقاتنا برؤساء البلديات. وأنا أشعر أنه يوجد هنا خلل في طريقة طرحنا للقضايا ينعكس سلباً على جماهيرنا في الداخل.

أبو علي مصطفى: أرى أن السؤال الذي بين أيدينا شيء، وما يطرحه الأخ بلال الآن شيء آخر.

بلال الحسن: لا. فالسؤال نفسه مطروح للمناقشة، لكن أنا أضفت ملاحظة توضيحية حوله.

ماجد أبو شرار: لا شك أن العلاقات الفلسطينية ــ الاردنية، أخذت بعد انطلاقة الثورة الفلسطينية، شكل التناقض الحاد. فالنظام الاردني هو النظام العربي الوحيد الذي يطمح حتى الآن، إلى اسقاط تمثيل منظمة التحرير للشعب الفلسطيني، أومشاركتها فيه على الأقل.

أجل، إن الذي يطمح إلى اسقاط تمثيل م.ت.ف. للشعب الفلسطيني أو مشاركتها فيه، هو النظام الاردني. إنه النظام الذي يضع عراقيل جدية في وجه تصعيد النضال داخل الأرض المحتلة، وهو ليس وحده في هذا النهج ولكنه الأشد فاعلية. النظام الاردني أيضاً، هو النظام العربي الوحيد الذي لايزال يمتلك قواعد سياسية داخل الأرض المحتلة، يستطيع أن يحركها، ويستطيع أن يوجهها وفقاً لمصلحته السياسية، في كل مرحلة من مراحل الصراع. إذاً نحن ننظر إلى مطلق علاقة مع النظام الاردني على أنها علاقة تكتيكية يجب أن يكون هدفنا منها، نحن الفلسطينيين، هو خدمة ادارة عملية الصراع لمصلحتنا. ويجب أن لانشك للحظة واحدة أن النظام الاردني بدوره يفهم العلاقة على غير هذه الطريقة.

أما بشأن الحوار مع النظام الاردني، فلا شك أن عودة المقاومة الفلسطينية لتأخذ قواعدها وامكاناتها، داخل الضفة الشرقية لنهر الاردن، هي هدف نضالي يستحق أن نبذل من أجل تحقيقه نضالاً يومياً حقيقياً. ولعل الحوار هو أحد أساليب هذا النضال. وعلى هذا الأساس، قرر المجلس الوطني في دورة انعقاده الرابعة عشرة فتح الحوار مع الاردن، ضمن ضوابط وضعها المجلس يومذاك. ولم يتحفظ على هذا القرار سوى الاخوة في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين.